المصـــــدر : المجلة
التـــاريخ : 30-07-2006 العـــدد : 1318
الصفحـات : 94 المسلسل : 65

تقارير

زيارة الأمير سلطان إلى فرنسا: تدشين العشرية الثانية من «الشراكة الإستراتيجية» السعودية ـ الفرنسية

باريس: عثمان تزغارت

■ أجمع المحللون الدبلوماسيون في العاصمة الفرنسية على وصف زيارة الأمير سلطان بن عبد العزيز، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران والمفتش العام، إلى باريس بـ«التاريخية»، حيث حظي الأمير سلطان بحفاوة استثنائية من قبل أبرز الشخصيات في الدولة الفرنسية. وفي مقدمتها الرئيس جاك شيراك، الذي استقبل ولي العهد في جلستي عمل وتشاور مطوّلتين، في حيّز أقل من أربع وعشرين ساعة، وهي سابقة تعد الأولى من نوعها في تاريخ الأعراف الدبلوماسية الفرنسية. ثم عاد الرئيس شيراك والأمير سلطان، وعقدا اجتماعا ثالثا تم خلاله عقد اتفاقيتين مهمتين للتعاون العسكري بين البلدين. كما خص الرئيس الفرنسي ولي العهد بإقامة مأدبة عشاء على شرفه حضرها أبرز المسؤولين الفرنسيين، وفي مقدمتهم رئيس «المجلس الوطني» (البرلمان)، جان لوي دبويريه، الذي أقام من جهته أيضا مأدبة عشاء أخرى على شرف الأمير سلطان، أشاد خلالها بالصلات الوثيقة التي تربط البرلمان الفرنسي ومجلس الشورى السعودي، اللذين يتبادلان الوفود والزيارات بشكل دوري، مذكّرا بأن الرئيس شيراك كان أول زعيم غربي استقبل رسميا في مجلس الشورى السعودي، حيث ألقى خطابا مطوّلا. وكان حاضرا أيضا في مأدبة العشاء على شرف الأمير سلطان في قصر الرئاسة الفرنسية، رئيس الحكومة دومينيك دوفيلبان، الذي كان قد تنقل بشكل شخصي إلى مطار «أورلي» الدولي، حيث كان في استقبال الأمير سلطان لدى وصوله إلى باريس. وكانت حاضرة أيضا وزيرة الدفاع، ميشيل أليو ماري، التي أقامت هي الأخرى مأدبة عشاء على شرف الأمير سلطان بمقر الوزارة، ثم تنقلت في آخر الساعات الرسمية للزيارة إلى مقر إقامة الأمير سلطان، حيث عُقد اجتماع مطوّل بينهما، قبيل بدء الوزيرة الفرنسية جولة عربية قادتها إلى أبو ظبي وبيروت.

المحللون الفرنسيون اعتبروا هذه الحفاوة الاستثنائية جدا التي خصّ بها الأمير سلطان امتدادا للسياسة العربية التي ورثتها فرنسا منذ عهد الجنرال شارل ديغول. فالرئيس شيراك، بوصفه زعيم التيار الديغولي، يعمل بشكل بارز، منذ وصوله إلى الحكم في منتصف التسعينيات، على إحياء هذه السياسة وتوثيقها. ومن هذا المنطلق، تحتل المملكة العربية السعودية «مكانة مركزية»، حيث تقول المصادر الدبلوماسية الفرنسية إن فرنسا تنظر إلى المملكة كشريك حيوي لا غنى عنه، لأنها «تمثل قوة إقليمية قوامها الاعتدال والاستقرار في منطقة حافلة ببؤر التوتر والاحتقان». وتضيف المصادر ذاتها: «إن المملكة العربية السعودية هي من أبرز الدول الفاعلة ضمن الأسرة الدولية، وهي تتميز بحرصها الدائم على صون التوازن والاستقرار في منطقة استراتيجية بالغة الأهمية مثل الشرق الأوسط. لذا، فإن فرنسا تربطها بالسعودية علاقات استثنائية، وهي مصمّمة على توثيق هذه الصلات وتعميقها، بما يخدم المصالح المشتركة للبلدين، ويسهم في جهود إحلال السلام

توقيع اتفاقيات التعاون المشترك

المصـــــدر : المجلة
التـــاريخ : 30-07-2006 العـــدد : 1318
الصفحـات : 95 المسلسل : 65

والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط والعالم».

وتوجّه الأمير سلطان في افتتاح مأدبة العشاء التي أقيمت على شرفه في قصر «الإيليزيه» بجزيل الشكر إلى الرئيس شيراك ورئيس وزرائه وإلى الشعب الفرنسي، وذكر باللقاء التاريخي الذي جمع الملك فيصل بن عبد العزيز والجنرال ديغول، في يونيو (حزيران) 1967، واصفا إياه بأنه كان بمثابة «الأساس الراسخ لانطلاق العلاقات السعودية . الفرنسية الوطيدة التي نشهدها اليوم». وقال: «لقد كان ذلك الاجتماع التاريخي فرصة لقيادة البلدين للتشاور حول الأحداث الجارية آنذاك في الشرق الأوسط، والوصول إلى تفاهم مشترك حيالها». وأضاف: «إن التطابق المماثل في الرؤى الذي نراه اليوم بين خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز وفخامة الرئيس جاك شيراك حول الأحداث الجارية في المنطقة لدليل على أن سياسة البلدين تهدف في المقام الأول إلى إحلال السلام العادل والشامل».

توافق الرؤى وتطابق المواقف

وكان توقيت زيارة الأمير سلطان إلى باريس ذا دلالة خاصة، حيث كان يصادف مرور عقد كامل من الزمن على توقيع اتفاقية الشراكة الإستراتيجية السعودية . الفرنسية، في شهر يوليو (تموز) 1996. ثم جاء تسارع الأحداث في لبنان ليضاعف من الأهمية السياسية لهذه الزيارة، حيث اندرجت في ظرف حساس وبالغ الأهمية، بحيث شكّلت فرصة بارزة لإطلاق مسعى مشترك من قبل دولة عربية كبرى كالمملكة العربية السعودية وبين فرنسا التى تشكل القاطرة الطليعية للدبلوماسية الأوروبية، من أجل تكثيف وتسريع الجهود لوقف إطلاق النار في لبنان.

وكان الرئيس شيراك قد أجرى، قبل أربع وعشرين ساعة من بدء زيارة الأمير سلطان إلى باريس، اتصالا هاتفيا مهما مع خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز، للتشاور معه حول المبادرات التي تعتزم فرنسا القيام بها من أجل إيجاد تسوية سريعة للأوضاع في لبنان، عبر نشر قوات دولية في الجنوب، وإقامة معابر آمنة بشكل عاجل لحماية المدنيين والمهجّرين من نيران القصف الإسرائيلي.

وجاءت زيارة الأمير سلطان لتبرز مدى توافق الرؤى وتطابق المواقف بين البلدين حيال الأزمة الحالية في لبنان. ونقل الناطق باسم رئاسة الجمهورية الفرنسية، غيوم بونافون، عن أجواء المحادثات التي جرت بين الرئيس شيراك والأمير سلطان بأنها «ارتكزت بشكل كبير حول تدارس تطورات الأوضاع في الشرق الأوسط، بهدف تعزيز الجهود لوقف التصعيد والعودة إلى السلام». وأضاف: «إن الرئيس الفرنسي اطلع ولي العهد السعودي على أجواء قمة الدول الثماني الكبرى في سانت بيترسبورغ، وعلى ما يجري في مجلس الأمن من أجل توفير الشروط للتوصل إلى وقف إطلاق النار في أسرع وقت».

وأشاد الأمير سلطان بموقف الرئيس شيراك الداعي لوقف العدوان الإسرائيلي في لبنان، وأكد تطابق وجهات نظر البلدين حيال هذه القضية. قائلا: «نحن نؤيد ما سعى إليه الرئيس شيراك من سياسة حكيمة نحو حل هذه القضية». وأضاف: «إن السعودية تؤيد انتشار قوة دولية في جنوب لبنان، وتدعم وتساند كل سياسة حكيمة بهدف إيجاد حل للمشاكل الحالية»، مؤكدا بأنه «لا يمكننا أن نترك إسرائيل تواصل تحرّكاتها، ولا يمكننا السماح بأن تتلاعب إسرائيل بحياة المواطنين والمدنيين والنساء والمسنّين والأطفال».

الأمير سلطان وشيراك في قصر الإليزيه الفرنسي

وفيما قالت مصادر وزارة الخارجية الفرنسية أن زيارة الأمير سلطان تشكل دفعا قويا للعلاقات المميزة بين البلدين، التي تندرج، منذ عام 1996، في إطار اتفاقية «الشراكة الاستراتيجية»، الموقعة بينهما، وتعكس مدى تقارب الرؤى الفرنسية والسعودية حول مختلف القضايا الإقليمية والدولية.. استذكر الأمير سلطان بأن زيارته تأتي امتدادا للزيارة التي قام بها خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز إلى فرنسا في العام المنصرم، والزيارة التي قام بها الرئيس شيراك إلى المملكة في شهر مارس الماضي. وأضاف الأمير سلطان: «لقد كان لزيارة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز إلى فرنسا العام الماضي، وزيارة فخامة الرئيس جاك شيراك إلى المملكة قبل أربعة أشهر، الأثر الكبير في تكريس الشراكة الإستراتيجية بين بلدينا، حيث وصلت هذه العلاقات إلى مستويات متقدمة في مختلف المجالات الحيوية».

دبلوماسية الشراكة الندّية

وكانت الصحف الفرنسية قد تحدّثت عن إبرام صفقات عسكرية مهمة بين البلدين، على خلفية توقيع الأمير سلطان والرئيس شيراك اتفاقيتين للتعاون العسكري بين البلدين. لكن المصادر الأكثر قربا من دوائر القرار الفرنسية أوضحت بأن زيارة الأمير سلطان هي زيارة سياسية، وأنه تم التوافق بأن العقود التجارية يتم توقيعها لاحقا، بعد أن يكتمل التباحث بشأنها من قبل اللجان المختصة. وهو ما أشار إليه الأمير سلطان بقوله «إن هذه الأمور تجارية ومستمرة»، مؤكدا وجود تفاهم مشترك وكامل بين البلدين في مجالات «التعاون عموما، واتفاقيات التعاون العسكري بصفة خاصة».

ويأتي هذا الموقف امتدادا لما عبّر عنه خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن

المصـــــدر : المجلة
التـــاريخ : 30-07-2006 العـــدد : 1318
الصفحـات : 96 المسلسل : 65

عبدالعزيز، أثناء زيارته لفرنسا ثم زيارة الرئيس شيراك للمملكة. فالعديد من الدول، خاصة في المنطقتين العربية والآسيوية، تعتمد «دبلوماسية المجاملات» التي تتمثل في إبداء حفاوة الاستقبال للرئيس شيراك أثناء زيارته، عبر إهدائه «أطباقا ترحيبية» من الصفقات التجارية التي تندرج ضمن المجاملة البرتوكولية أكثر مما هي نابعة من منطلقات اقتصادية أو استثمارية. أما المملكة العربية السعودية، فإنها تفضّل «دبلوماسية الشراكة الندّية» في علاقاتها مع الدول الصديقة والحليفة كافة. فمثل هذه الزيارات الرسمية تُخصص لبحث القضايا السياسية ذات الاهتمام المشترك، ووضع استراتيجيات التعاون في مختلف المجالات. وأما إبرام الصفقات التجارية والعقود الاستثمارية، فإنه متروك للجان الثنائية المتخصّصة في هذا الشأن.

وفيما يخص علاقات التعاون الفرنسية - السعودية، يجري تباحث مختلف الصفقات والمشاريع الاقتصادية والتجارية ضمن إطار الهيئات المشتركة التي تم تاسيسها لهذا الغرض، مثل «مجموعات العمل المشتركة السعودية - الفرنسية»، التي تم إنشاؤها في عام 1996، والتي تشمل قطاعات الاستثمار والتبادل التجاري والطاقة والمشتقات النفطية، و«المجلس الفرنسي - السعودي لرجال الأعمال»، الذي أنشئ في نهاية العام 2003، و«اتفاقية حماية وتشجيع الاستثمارات المتبادلة»، التي تم إبرامها في 18مارس (آذار) 2004، وهي عبارة عن خطة اقتصادية يتم تجديدها كل خمس سنوات.

وبالطبع، تشكل الزيارات الرسمية المتبادلة

تشير أحدث الإحصائيات إلى أن حجم المبادلات الاقتصادية والتجارية في المجالات غير العسكرية بين البلدين بلغ 5,15 مليار دولار، خلال العام الماضي وحده

بين قادة البلدين فرصا لإعطاء دفع خاص لمساعي التعاون المشترك في مختلف المجالات، بما فيها التعاون الاقتصادي والتجاري. فعلى هامش زيارة الرئيس شيراك إلى الرياض - مثلا - في شهر مارس (آذار) الماضي، تم عقد مؤتمر اقتصادي سعودي - فرنسي بفندق الإنتركونتيننتل، وتم تخصيصه لبحث فرص وآفاق تنمية الاستثمارات والتعاون التجاري، ولكن دون الخوض في تفاصيل العقود المتروكة للجان الثنائية المخوّلة.

من هذا المنظور ذاته، جاءت اتفاقيتا التعاون العسكري، اللتان تم توقيعهما خلال هذه الزيارة من قبل الأمير سلطان والرئيس شيراك. فهاتان الاتفاقيتان تشكلان إطارا مرجعيا يحدّد الآليات السياسية والأطر التقنية التي سيندرج ضمنها التعاون العسكري بين البلدين. وأما العقود التجارية المتعلقة بتزويد المملكة بطائرات هيلكوبتر عسكرية فرنسية الصنع، من طراز «يوروكوبتر»، وطائرات الصهاريج المتخصصة في مد الطائرات العسكرية بالوقود في الجو، والتي تصنعها شركة «جيان آندستريرز» الفرنسية، فقد تم التوافق بين قيادتي البلدين على استكمال التباحث بشأنها بين اللجان الثنائية، على أن يتم إبرامها رسميا قبل نهاية السنة الجارية.

ويُرتقب أن تشكّل هاتان الاتفاقيتان العسكريتان دفعا جديدا للتعاون العسكري بين البلدين، وهو قطاع يشهد دينامية متزايدة منذ سنوات، حيث تحتل المملكة المنزلة الأولى بين الدول المستوردة للمعدات والعتاد العسكري الفرنسي. وقد بلغت الواردات السعودية في هذا المجال، خلال السنوات العشر الأخيرة، 7,5 مليار دولار، وهو ما يمثل 15% من إجمالي الصادرات العسكرية الفرنسية.

لكن هذا التعاون، رغم أهميته الاستراتيجية، إلا أنه لا يشكل سوى واحد من القطاعات المتعددة للتبادل والتعاون بين البلدين، حيث تشير أحدث الإحصائيات إلى أن حجم المبادلات الاقتصادية والتجارية في المجالات غير العسكرية بين البلدين بلغ 5,15 مليار دولار، خلال العام الماضي وحده. وتتوزع هذه المبادلات في شكل 1,65 مليار من الصادرات الفرنسية نحو السعودية، و3,5 مليار من الصادرات السعودية نحو فرنسا ■